جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES

شعبة اللغة العربية وآدابها مسلك الدراسات العربية

ماستر السميولسانيات وتحليل الخطاب.

الفصل الثاني

الوحدة: قضايا معجمية ومصطلحية.

الأستاذ: أحمد الفوحي

الدورة الربيعية

السنة الجامعية 2019- 2020

2

مبادئ التقييس والتنميط

(روندو، **مدخل**.. ص.92-93):

- أساس التقييس أنه فعل تبسيطي يقصي كل مظهر معقد لا طائل وراءه.
- التقييس عمل جماعي يسهم فيه كل المعنيين، (وجوب إجماع عام لتحديد المعيار).
- المعيار ليس غايةً بل وسيلةٌ؛ فكيف السبيل إلى تطبيقه؟ بانخراط الجميع والتنازل المتبادل **أ<—> <—ب.**
- لا معيار من دون اختيار يفضي إلى تثبيت ما تم اختياره.
- وجوب مراجعة المعيار من حين لآخر وق المستجدات.
- شروط الاستعمال تحدد طرق التجريب المتبعة للوقوف على مدى ملاءمة المنتَج لما وضع له.

ومما يستنتج مما سبق أن التقييس المصطلحي يقوم بدور تكملة أساسية في تقييس الأشياء (ملموسة أو مجردة). وذلك أنه يمَكِّن من إيجاد تسميات أحادية الدلالة، لا بد منها لتمثُّل المفاهيم المُقَيَّسة؛ فكأنه يقوم بسجن المفهوم في بطاقة أو تسمية مما يمكن جماعة معينة من إدراك نفس الرسالة، (إدراك واحد لنفس المفهوم).

=> المصطلحية حارسة معبد المفاهيم التي تمت مَعْيَرَتُها؛ ودورها كامن في رفع اللَّبس في التواصل العلمي والتقني، بنفي مسألة الاشتراك عن المصطلح حتى لا تضيع الفائدة.

=> مسلمات هذه المبادئ: (روندو، **مدخل**.. ص.93-96):

تفترض هذه المبادئ مجموعة من المسلمات المترتبة عنها، يمكن إجمالها في ما يلي:

- وضوح الدلالة وأحادية العلاقة بين طرفي العلامة الاصطلاحية، (مجال التقييس يهم فرعا من لغة طبيعية، أسهم في بنائه ما يطلق عليه لغة الاختصاص، وهذا الفرع ذو طبيعة سميولوجية أساسها العلاقة بين التسمية وبين المفهوم، العلاقة التي تقتضي تحديد الدال وإقامة علاقة أحادية انعكاسية بين طرفي العلامة).
- التقييس وسيلة لا غاية تسهم في إقامة التواصل، وتحول دون ضياع المعلومة.
- ضرورة مراعاة بعض الاعتبارات السوسيو-لسانية: العادات والوسط والسياق اللساني والاستعمالات المحلية، (مراعاة التعدد اللهجي للغة واسعة الانتشار والاستعمال، كالعربية مثلا. هناك بعض الألفاظ تخدش الحياء في منطقة معينة دون أخرى، أو ذات دلالة قدحية، نحو **amalgame** التي اقترحت لها ترجمة **تجليخ** في أحد معاجم المصطلحات الموحدة الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب للألسكو، والتي تحيل عند المغاربيين على التفاهة والحثالة).
- الديمومة والملاءمة وحفز المعنيين على تبني المصطلح المقيَّس المراد له تعويض استعمال مصطلح آخر، (وهذه المسلَّمة تقتضي المراجعة من أجل التحيين، وبخاصة في المجالات التي تعرف تطورا مطردا).
- الإقرار بالطبيعة المحلية والدولية للتقييس،(من أمثلة ذلك الفرنسية، فاستعمالها في فرنسا وبلجيكا مثلا، قد يختف عن استعمالها في كندا والكيبيك).
- مراجعة أهل الاختصاص لدرايتهم بإوالية (**mécanisme**) إدراك المفاهيم (أي مفهوم لا يدرك إلا ضمن شبكة من العلاقات).
- صدور التقييس عن جهة تملك الحُجِّية في دلك، ويكون ذلك مشفوعا بالعوامل المساعدة على الالتزام بنتائجه، عن طريق التشريع إما بمرسوم بأن الجهة الفلانية مخول لها كذا وكذا.. أو طريق الصيت والشهرة كما هو الشأن بالنسبة إلى الهيئات الدولية كاليونسكو ومنظمة الصحة العالمي .O.M.S ونحو ذلك، (المراسيم ليست إجبارية إذعانية، وإنما توجيهات قائمة على التوافق).

- الشيوع والانتشار عن طريق الجرائد الرسمية (أعمال المؤسسات) أو نشر المعاجم، وكل هذا متوقف على أهل الاختصاص ومدى انخراطهم في تعميم الاستعمال، (ما فائدة قيام مكتب التنسيق التابع للجامعة العربية ومنظمتها للتربية والثقافة والعلوم الألسكو إذا استمرت كل جهة (بلد أو جامعة مثلا) في استعمال مصطلحات لم يتم الإجماع حولها؟؟).

كفاية العربية القطاعية
وقضية التعدد والاختلاف

1- كفاية العربية القطاعية:

عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، **"من قضايا العربية في عصرنا"**، ص. 155- 164).

ارتبطت قضية المصطلح بمسألة كفاية لغة ما لتكون لغة العلم والتدريس وإنتاج المعرفة. كما ارتبطت بالجدل الدائر حول ما إذا كانت لغة معينة تحمل في ذاتها مقومات داخليةً تجعلها تفوق باقي اللغات في هذه المسألة. والحال أن اللغة مقترنة بالمتكلم؛ فإن هو فكر بها، وتوسل بها غاياته المعرفية والفكرية طاوعته، وكانت له عونا ووسيلة لتناول المعارف المعينة وتسميتها بإيجاد الألفاظ المناسبة. وإن هو أهملها وتوسل بلغة أجنبية، حكم على لغته بالعقم والتخلف عن مواكبة الركب. من هنا كان التساؤل عن كفاية العربية (صلاحها) في المجالين العلمي والتقني ونحوهما؛ وكانت سيادة الاعتقاد بقصورها عن تلبية الحاجة في هذا الباب، بدعوى فقرها في مجال المصطلح، لتسمية كل ما يجد في مجال العلوم والتقنيات.

وفي هذا الباب نجد نصا للمهيري يعبر فيه عن المسألة تعبيرا مناسبا، فيه إجابة/إجابات عن هذه الانشغالات، وفيه يقول: **"كل لغة مؤهلة بطبعها للتعبير عن كل ما يُحَمِّله إياها متكلموها من مفاهيم وأنها توفر لهم من الوسائل ما يكفي استغلاله لاستيعاب التجربة البشرية ومسايرة اتساعها المتواصل. والمشكل الذي ينبغي أن يطرح اليوم بالنسبة إلى اللغة العربية لا يتمثل في مدى قدرتها على أن تسع مفاهيم الحضارة الحديثة وتواكب ما يبتكره العلماء يوميا بسرعة فائقة وتوفر للعرب ما به يترجمون عن مقتضيات الحياة**

العصرية. فالتساؤل عن مثل هذا لا معنى له من وجهة نظر اللغوي أو هو يدل على نظرة ساذجة إلى الأمور. إنما المشكل الأساسي في حقيقة الأمر يكمن في مدى نصيب العرب من التجربة البشرية ومدى إيمانهم بقدرتهم على التحكم فيما حصل منها وعلى المساهمة في إثرائها، وهو كذلك في كيفية معالجتهم لهذه القضية حتى يتمكنوا من أن يضمنوا لأنفسهم اطلاعا متواصلا على ما يحدث في كل ميادين المعرفة. أو بعبارة أخرى هو في اعتبار أنفسهم أطرافا في التجربة البشرية يأخذون منها كما يأخذ غيرهم ويبلغونها بلغتهم كما يبلغها غيرُهم بلغته"، (**نظرات**، ص.156).

فهذا هو بيت القصيد. فالذي لا يسهم في الحضارة الإنسانية لا ينتج معرفة. والذي لا ينتج معرفة لا يتداولها ولا يولد مصطلحاتها بلغته؛ فيكون عالة على غيره، ويتوسل بلغة هذا الغير لينال حظا معينا من المعرفة. فكان من نتائج هذا الوضع السؤالُ عن مدى كفاية اللغة العربية، وقابليتها لنقل المعرفة وتعميمها، والوسائل اللازمة لذلك، ومن بينها المصطلح.

وكما أشرنا إلى ذلك فليس المصطلح هو حجر الزاوية في نقل المعرفة ونشرها، وإن كنا لا نبخس دوره في هذا الباب.

وإذا رجعنا إلى نص المهيري أمكن الوقوف على هذه "الحقيقة".

- **تساوي اللغات في التعبير عما يقع في دائرتها (ومن ذلك العلوم).**
- **السرعة المذهلة في التطور العلمي والتقني.**
- **ما نصيب متكلم اللسان العربي من إنتاج المعرفة؟ (هذا هو بيت القصيد).**
- **قدرة متكلم العربية على التحكم (بلغته) فيما حصل عليه من المعرفة، والإسهام في إثرائها.**
- **وعي متكلم العربية بمسؤوليته في الانخراط في إنتاج المعرفة ونشرها بلغته، مثلما يفعل غيره بلغته.**

وفي محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات، يعقد المهيري بين وضع العربية في صدر الإسلام ووضعها اليوم (منذ بداية عصر النهضة). فيجد أوجه ائتلاف واختلاف بين

الأمس واليوم، مع التنبيه على ضرورة مراعاة الفارق الكامن في أن عصور التاريخ غير متماثلة (ص.157).

فمن أوجه الائتلاف أن متكلمي العربية وجدوا أنفسهم أمام حضارات لم يكن لهم بها عهد. وأنهم وجدوا أنفسهم محمولين (إن لم يكونوا مجبرين) على تبني مكتسبات هذه الحضارة (في الكليات).

ومن أوجه الاختلاف أنهم، في المرحلة الأولى، كانوا في وضع الفاعل، فتفهموا تراث الأمم التي نشروا فيها دينهم، وعملوا على تكييف العناصر الدخيلة كي تتماشى مع روح لغتهم؛ فلم يجدوا عقبات تحول دون نقل تراث تلك الأمم لتحتضنه العربية وتجد له التسميات الملائمة (سنرى ذلك في وسائل توليد المصطلح). وأما في المرحلة الثانية فأصبحوا في وضع المنفعل التابع، فاضطروا إلى المواكبة ضمانا لمكان في عالم أصبح فيه العلم والمعرفة شرطين أساسين من شروط القوة والمناعة. فوجدوا أنفسهم كالغريب عن الحضارة الحديثة، لا يشارك في صنعها ولا يعتبر طرفا مُسْهِما فيها ولا يقام له وزن. ولم يكن لهم بد من البحث عن أفضل السبل للحاق بركب الحضارة، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بإحدى وسيلتين: التوسل باللغة الأجنبية أو الترجمة. ولما كان السؤال عن استعمال العربية ودورها في تلقي المعرفة وتلقينها وتداول المعرفة بها، كان اللجوء إلى الترجمة. فكانت هذه الأخيرة سبيلا إلى كشف أسرار الحداثة، وتأهيلا للعربية لتصبح منفذا لها. وشكلت الترجمة استعمالا للعربية وإثراء لإمكاناتها التعبيرية، وإقحاما لها في مجالات هجرتها منذ زمن ليس باليسير، وتفجيرا لطاقاتها الإبداعية. فاللغة، مثلما أشرنا إليه من قبلُ، لا تبلى إلا بانعدام استعمالها. فشرع متكلمو العربية، مشرقا ومغربا، في الترجمة وتعددت مصادر أخذهم وتنوعت، ألسنة وثقافات؛ فحدث التعدد والتنوع بل الاختلاف في التسمية والاصطلاح.

2- قضية التعدد والاختلاف:

أشرنا من ذي قبل إلى اتساع رقعة استعمال اللغة وتداولها، وما قد يستلزمه ذلك من تقييس وتوحيد. وفي حال العربية، فقد شهدت هذه اللغة اتساعا في الاستعمال زمانا ومكانا. وهذا وضع يتطلب شروطا للبقاء، حفاظا على الوحدة وحيلولةً دون التلاشي. فكان من عوامل المحافظة على الوحدة أمران أساسيان: القرآن الذي وفر نمط استعمال نموذجيا، والنحو الذي ضبط الكليات والجزئيات. وهو ما نتج عنهما استمرار الاستعمال دون قطيعة؛ وهو استمرار تماشى مع سنن الكون من تطور ونماء.

غير أن تعدد مناطق العربية، ومصادر الأخذ والترجمة، نتج عنه ما يطلق عليه **الفوضى الاصطلاحية** (نموذج مفهوم اللسانيات الذي أشرنا إليه سلفا وتعدد المصطلحات المقترحة لترجمته). وهي فوضى توهم بالغزارة، ولكنها غزارة أدت إلى انعدام الدقة والضبط وأوقعت المتكلم في الحيرة وشوشت على تفكيره وجعلته يشك في إمكان أن تسعفه هذه اللغة في تلقي المعرفة واكتسابها. وهو الأمر الذي حدا بالمجامع إلى إصدار التوصيات وإقرار ضوابط الاصطلاح والتوحيد (للوقوف على هذه التوصيات والمبادئ ينظر محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، الملحق الأول ص.237، والملحق الثاني ص.248). واجتهد الدارسون في اقتراح السبل الكفيلة بتجنب هذا النوع من المزالق. وفي هذا الباب يقترح المهيري: "**إيجاد ما يمكن أن نسميه برصيد اللغة العربية الجامع لكل مفرداتها قديمها وحديثها، ما مضى على إقراره بالاستعمال مئات السنين وما يبرز إلى الوجود يوميا، وإيجاد مثل هذا الرصيد ومتابعته وتعهده من قبيل الأعمال الضخمة...ومن هذه الوسائل توفير معاجم تظهر بصفة دورية بل سنوية تكون بمثابة المرجع للذين يستعملون العربية يوميا فيساهمون في إبقائها حية ويؤثرون فيها. فالمعاجم المذكورة -إن وجدت- من شأنها أن تكون أداة عمل تساعد على نشر العربية وتحد في آن واحد من حرية التصرف إزاء مفرداتها فينتج عن ذلك شيء من الانضباط في اختيار وسائل التعبير**" (نظرات، ص.163).

فالمهيري يرى الخلاص من هذه الفوضى وهذا الانفلات في تأليف المعاجم، وفق حاجات المستعملين ووفق الأغراض والغايات. من ذلك تأليف ما يعرف بـ "**مَكْنَز اللغة**" المعجم الجامع الذي يرصد حياة اللغة منذ أقدم تحقق لها حتى يومنا هذا (ما يقوم به مشروع معجم الدوحة التاريخي مثلا). ومن ذلك أيضا إصدار الطبعة السنوية للمعجم تكون مناسبة لتدوين ما احتضنته اللغة وما ولّدته (نموذج الطبعات السنوية لقاموس اللغة الفرنسية **Le Petit Robert**). ومنه كذلك تجربة المعاجم الموحدة لمصطلحات مختلف العلوم والفنون التي خاضها مكتب تنسيق التعريب.

فهذا النوع من التصانيف يشعر المستعمل باستجابة المعاجم لحاجاته وتبعث في نفسه الطمأنينة، وهذا يقتضي (بطبيعة الحال) صدور هذا النوع من الأعمال عن جهات معترف بحجيتها في المجال، كالمؤسسات العلمية من مجامع وأكاديميات ونحوها.

يتبع...